

النظام السياسي للدولة عند أفلاطون عاش أفلاطون في عصر شهد صراع سياسي دائم بين الحزبين الارستقراطي والديموقراطي ، وأمتلاً بالاضطرابات السياسية جعلته في بداية الأمر يثور على السياسة ويبعد عنها ليبحث في مبادئ السياسة السليمة للقضاء على الفساد السياسي والطبيقي ، ولقد أتيح له أن يشهد عن كثب طائفة منوعة ومتباينة من الحكم ، ويتناولها بالتحليل الدقيق . وقد كان أفلاطون حريصا في أن يكون إطار نظريته السياسية إطاراً أخلاقي ، فالسياسة هي العلم الذي يحدد المعاني العامة التي تكفل السعادة للناس ، والتي تتلوى أن تجري العلاقات بينهم على أساس من التضحيه والتعاطف ، وأن تربط بين الحاكم والمحكوم علاقه كريمه لا تقل نبلأ عن العلاقة التي تربط الأب بأبنائه ، ويمكننا القول بأن علم السياسة في نظر أفلاطون ليس سوى نظرية شاملة لتنظيم المجتمع يكفل له التقدم في ظل من الاستقرار والسلام والسعادة (٢) . ويبدو أن إهتمام أفلاطون الأساسي كان يكمن في طبيعة ووظيفة الحوار السياسي وفي طبيعة النموذج الاجتماعي ومثالاته ، وتحفيز الأفراد على تكريس طاقتهم لخدمة الدولة في السياسة وال الحرب لذلك ترتكز اهتمامه على سلامه كيان الدولة في كل الظروف . وحصر أساس الحياة الطيبة في ثلاثة نقاط : ليست الحياة الصالحة هي البر وطاعة النوميس الإلهية أو الطبيعية ، ليست الحياة الصالحة هي المتعة، بل هي جزء طبيعي يصاحب الحياة الصالحة ، إلا أن استهداف المتعة وحدها يعني فقدان الكثير من إمكانات الحياة البشرية (٣) . حيث أن الدولة عدده تمثل " مجموعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين في ظل تنظيم سياسي معين ، يسمح لبعض أفراد الدولة بالتصدى لحكم الآخرين وقد كانت بلاد الإغريق مكونة من مجموعة من المدن وهي ما يعرف " بالمدينة الدولة " وهي تمثل الوحيدة السياسية الكاملة ، طبقة العبيد ، وهي أدنى الطبقات ، وطبقة الأجانب المقيمين في الدولة ، ويعملون في مجال التجارة والصناعة والحرف اليدوية ، ولا يسمح لهؤلاء بالحصول على الجنسية الإغريقية ، فلم يتميزوا كثيراً عن العبيد ، أما الطبقة العليا وهي طبقة المواطنين ، وصفة المواطن تتيح لصاحبها حق المشاركة في الحياة السياسية (٤) ، وكانت هذه الدولة مغلقة على أهلها ، وتقوم على الاكتفاء الذاتي الداخلي لكن سرعان ما تحطم دولة المدينة بسبب ضيق مجالها الحيوي ، وكان السبيل الوحيد لتجنب هذه النهاية هو توسيع رقعة الأرض ، (١) ١- الشعب ، ٢- الإقليم ، ٣- التنظيم السياسي ، وهو تقسيم أفراد الدولة إلى حكام ومحكمين . أولاً : طبقات المجتمع عرف أفلاطون المواطن بأنه الفرد الذي يكون مديناً بواجباته الأولى إلى وطنه ويخصم لقوانين دولته ولا يخرج عنها ، ويرى إذا كان هدفنا هو نفع المدينة بأسرها والصالح العام فيجب أن تكون معاملتنا لهم داخل المدينة بالوعد والوعيد ويسرى هذا المبدأ على كافة المواطنين سواء كانوا أفراد أو حراس في أداء مهامهم ووظائفهم حتى تزدهر الدولة بأسرها وتكون خاضعة لنظام محكم ثم بعد ذلك يترك لكل طبقة أن تتمتع بالسعادة على قدر ما تؤهله لذلك الطبيعة ، فالدولة لدى أفلاطون تحتل مكانة أكبر من مكانة المواطن ثم يعين ملوك الدولة المثلث من أولئك المواطنين الذين يثبت امتيازهم في الفلسفة وال الحرب (الملك الفيلسوف) . وبذلك نجد قد قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات : طبقات الحكام (الفلاسفة) وطبقات الحراس (الجنود) ، وطبقات الصناع (المنتجون) ، ولكنه يدرك صعوبة هذه الفكرة لدى البعض ، والبعض من الحديد وهم الصناع (٧) وأهل هذا البلد ، لكن الله الذي فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منكم بالذهب ، ثم مزج تركيب الحراس بالفضة ، وتركيب الفلاحين والصناع بالحديد والنحاس . (٨) وبذلك نجد الأسطورة كان لها دور هام في بناء المجتمع خاصة عند أفلاطون واعتمد عليها كثيراً كوسيلة إقناع عندما لا تفلح الحجج المنطقية . كما يتطرق لوصف حدود المدينة وموقعها الجغرافي، فيرى إنها يجب أن تكون المدينة بمعدل عن البحر قدر المستطاع ، حتى تتمكن بالاكتفاء الذاتي ، ولا تنتج ما يزيد عن حاجتها فتنشط حركة الصادرات ، وبذلك فأفلاطون لا يفضل المدن البحريه خوفاً من سطوة مفاجيء على البر وانسحاب مفاجيء إلى البحر مما يضعف من روح الجنديه الحقة ، فهو بذلك يدين الدولة البحريه مثلما يدين الدولة التجارية (١) . ويحدد أفلاطون عدد السكان في القوانين ، ويختار العدد (٥٠٤٠) والسر في اختيار هذا الرقم أنه يقبل القسمة على اثنى عشر ، وهو العدد الذي تنقسم إليه أجزاء المدينة ، كما انه يقبل القسمة على أي عدد صحيح ، فيقول أفلاطون انه يقبل القسمة على ٥٩ عدداً ، فهو يقبل القسمة على الأعداد من الواحد حتى الثاني عشر . وينبغي أن يظل عدد السكان ثابت عند (٥٠٤٠) ، وتقسم الأرض إلى نفس العدد بحيث يكون لكل مواطن قطعة واحدة من الأرض ، وهذا العدد ليس خاص بطبقه الصناع المنتجين ، وفي كتاب القوانين يسمح بالملكية وتكوين الأسرة ، بخلاف كتاب الجمهورية ، والثانية في الريف ، فإذا كان للفرد قطعة ارض أو بيت في المدينة ومتلها في الريف ، فمن العسير حدوث انقسام بين مصالح المدينة 6 ومصالح الريف . وهو عنصر الحاجة ، فالدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته ، وحاجته إلى أشياء لا حصر لها ، وما زالت حاجتنا عديدة فإن الفرد يستعين بغيره لتحقيق غرض ما ، وأخر لتحقيق غرض آخر ، وبالتالي فالزارع لا ينتج لنفسه فقط ، بل عليه أن ينتاج من أجل الآخرين ، والآخرون أيضاً

ينتجون من أجله ، وهذا التعاون يجعل الفرد يعمل عملاً واحداً فيتقنه ، حتى لا يوزع قوته في أعمال ومهام عديدة (١٠) ومن هنا تبدأ فترة التخصص في الظهور ، وهي الفكرة التي ستتبلور فيها صور العدالة ، فالناس جميعاً ليسوا سواء وإنما تباعي طبائعهم وتوجد بينهم فروق تجعل كلاً منهم صالحًا لعمل ما ، والفرد لا يؤدى عملاً متقدماً إلا إذا تفرغ له ، وإنما إذا أدى عملاً واحداً هو العمل الذي يصلح له بطبيعته ، وبالتالي فمن الصعب أن يجيد المرء أكثر من حرفه في وقت واحد ، ولهذا نجده في كتابه الأول من الجمهورية يؤكّد أنَّ من خصائص دولتنا وحدها أنَّ الصانع فيها صانع فحسب ، وأنَّ الجندي جندي فقط وليس تاجر كذلك الأمر على الجميع. ولتحقيق الإصلاح في المدينة المثالية يجب إصلاح التعليم ونظام التربية والشيوخية. ثانياً : التعليم في دولة أفلاطون أعتبر أفلاطون الدولة هي أولاً وقبل كل شيء منظمة تعليمية وسماها بالشيء العظيم الأوحد فإذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا في يسر أن يتبنّوا حل الصعوبات التي تعيّن لهم (١١). الواقع إنَّ أفلاطون قد تناول مشكلة التعليم من وجهة نظر الحاكم أكثر من تناولها من وجهة نظر المواطن ، لأنَّه قد ظنَّ أنَّ عجز الحكام العاديين عن تفهُّم المبادئ الجوهرية للمجتمع السياسي ، وشهد بذلك العجز في محاورة (جورجياس) ، وقد رأى في الفلسفه دراستها علاج لهذا العجز عن طريق دروس في التدريب الفلسفـي لتعليم مدرسة من الحكام المدربين و (الجمهورية) هي برنامج هذه الدراسة ، غير أنَّ الرجال الذين يدرّبون في هذه الدراسة كان لابد لهم أن يذهبوا إلى أبعد من الأساس الأخلاقي للمجتمع الذي يعبر عنه القانون الموروث ، ويصلوا إلى الأساس الأبدي الخالد الذي لا يتغيّر من عصر إلى عصر أو من مجتمع لغيره ، والجمهورية تبين المثل الأعلى اليوناني للتعليم في ذرته لكن أفلاطون سرعان ما يبتعد عن الأفكار اليونانية ، وترجع في كتاب (القوانين) ليتّهي في فلسفته بأهمية سيادة القانون الأساسي وتعليم المواطنين وفق هذا القانون (١٢). التعليم في رأي أفلاطون عمل تولاه الدولة يتضمن التدريب على العمل الخاص الذي يقتصر عليه كل فرد ويتحقق فكرة أنَّ الفرد جزء من الكل ، كما أنه استئصال لجذور الشر في المجتمع ، وإصلاح الأساليب الخاطئة في الحياة ومحاولة علاج المرض العقلي ، فهو أول وأهم وظيفة للدولة (١٣). وقد أهتمّ أفلاطون بتعليم الحراس (الجنود) ، واختيار الحاكم قائم على مخطّطه في التعليم . ** تعليم الحراس (الجنود) :- يصفّ أفلاطون طريقة تعليم الحراس ، فليس هناك أفضل من التعليم الموروث ، وهو الرياضة للبدن والموسيقى للنفس . ويشرح أفلاطون في أسطورة الكهف (١٤). كيف يربى الحراس ليعرفوا عالم المثل ، "فيحكى عن سجناء قيدوا في ذلك لا يسمح لهم بأية حرية شخصية أو فردية فحياتهم تسير في نظام أشبه بنظام الرهبان ، لشخصي ولا اشتراكي ولكنه ذات سلطة مطلقة ، تجعله ذو قيمة فالحراس طبقة زاهدة من خبراء سياسيين ، كلمتهم هي القانون وافتقارهم إلى الممتلكات الدنيوية والتزامات الأسرة سوف يجعلهم غير معرضين للفساد (١٥). فهم سجناء في الكهف منذ نعومة أظافرهم ، ومن ورائهم تضيء النار ، وهناك حقيقة واقعية على الجدار ، تخلقها أشياء تسير أمام النار ، فإذا فرضنا أنَّ أحد السجناء استطاع أن يحرر نفسه ويلتفت خلفه ليرى ما يحدث ، أو أرغمناه للخروج من الكهف في النهاية ، لضوء النهار ليرى العالم الحقيقي ، والشمس ذاتها ثم عاد إلى الكهف بأنباء طيبة ، فأنْ رفاقه من السجناء لن يصدقوه ، بل أيضاً سيهدّدوه باستخدام القوة ، إذا أصر على كلامه أو أن يكرر لهم المغامرة " والمقصود هنا أنَّ الموجودات البشرية أشبه بالسجناء عندما ينظرون للعالم المادي ، فكل ما يرون ظلال مضللة (١٦) ، والقليل من يفكروا بشكل مختلف أما في حديثه عن البدن والعناية به ، فيؤخذ على أفلاطون رفضه لإطالة حياة المرضى ، وذلك لاعتقاده بأنَّ في ذلك ضرر للدولة ، يستوجب معه أنَّ الذين اعتل جسمهم ترکهم يموتون ، فالدولة تحتاج لذوى الطبائع الجسمية أو النفسية السليمة ، ولعل هذا ينافق النزعة الإنسانية التي يدعوا إليها على امتداد جمهوريته التي تتسم بالمثالية. نظام التربية في الجمهورية : وأفلاطون في حملته على الفن لا يتعرّض للشعر في حد ذاته ، بل لعلاقته بالدولة ، وهو لا يرفضه مطلقاً ، وخاصة إذا صور الشخصيات النبيلة ، والترانيم الموجّهة إلى الآلهة ، وإنما باعتبارهما منهجاً تربويَا ، ويبدو أنه تنبه إلى غضب الشعراء منه حين يقول " علينا أن نرجو هوميروس وغيره من الشعراء إلا يغضّبوا إذا استبعنا تلك الأقوال وما على شاكلتها (١٧) ، أو لأنَّها لا تلقى من الناس آذاناً صاغية ، وإنما لأنَّها كلما زدادت إيقاعاً في الطابع الشعري ، قلت صلاحيتها على الأسماع الأطفال والرجال الذين نوهدُهم أن يحيوا أحراجاً ، يخشون الأسر أكثر مما يرهبون الموت (١٨). وقد هدفّ أفلاطون من ذلك كلَّه عدم محاكاة الوضاعة الأخلاقية ، إذ يؤدى ذلك إلى الانتقال من المحاكاة إلى التطبيع الغلي بالرذائل ، فتصبح هذه المحاكاة عادة تؤثر فيما بعد في الجسم وفي العقل ، وبالتالي إذا تلقت الطبيعة الفلسفية التعليم الملازم فمن الضروري أن تصل بالتدريج إلى الفضيلة في كل صورها ، مالم تنقضها معجزة إلهية ، وهذا يوضح لنا قيمة التربية وتأثيرها في نفوس الأطفال (١٩). وأخيراً إذا أراد المجتمع أن يصنّع الفرد فلا بد له أن يفعل ذلك وهو على دراية بما يفعل ، وذلك بواسطة تنظيم واعي للتعليم (٢٠) . ١- تربية الحكام :- استنكرّ أفلاطون أن يتولى كل إنسان حكم نفسه وأقر بضرورة وجود

طبقة حاكمة ذات مميزات خاصة تمارس على عامة الشعب سلطتها وتميّز بتفوقها الأخلاقي والعقلاني ووحدتها الداخلية ، ويتم اختيارهم من بين جميع الحراس. ولا يجوز اختيارهم على أساس نسبتهم أو ثراوتهم ، ولكن على أساس الخصال التي تؤهّلهم للقيام بمهمتهم ، فلابد أن ينحدروا من سلالة طيبة وان يتمتعوا بصحة جيدة وان يكون لهم عقل راجح ويتلقوا تربية حسنة ، فمن يريد أن يكون حارس صالح لدولتنا لابد أن يجمع بين الفلسفه والحماسة والاندفاع والقوة (٢١). ويشرح أفالاطون كيفية الاختيار بأن يتم انتقاءهم من يكونوا أشد إخلاصاً وان يرعى المرء في كل ما يفعله مصلحة الدولة وحدها ولذلك علينا اختيارهم منذ الطفولة لأن عرض عليهم الأعمال التي تعرضهم للخطأ أو لنسيان المبادئ ثم تنتهي منهم من يصعب إغراؤه بينما تستبعد من دون ذلك. حتى الثلاثين من العمر، وهم حكام الدولة ، أما الباقون يقفون عند هذا الحد من الدراسة ويبقون في خدمة الجيش ، وهذه العلوم هي تمهد لدراسة الديالكتيك (الجدل) ، ويدرس الجدل في عمر ما بين الثلاثين والخامسة والثلاثين ، وإذا كانت الرياضة تعلو مرحلة التعليم الأولى ، فإن الجدل يعلو على الرياضة ، فهو لوحده الذي يمكنه أن يرتفع إلى المبدأ الأول لذاته ، والرجل الجدي هو الذي يمكنه أن يعرف جوهر الأشياء ويفهم مثال الخير ، ولن يكتمل نظام الدولة إلا إذا سهر على حمايتها حارس توافت فيه هذه المعرفة (٢٢) . ثم يخضع الأشخاص مرة أخرى تحت الاختبار التجربة ، ويستبعد كل من ثبت التجربة عليه افتقاره إلى الطبيعة الفلسفية ، وعند بلوغهم سن الخمسين ، يوضعون تحت الاختبار الأخير لكي يصلوا إلى المرحلة النهائية. وبالمقارنة بين مرحلتي التعليم ، نجد أن المرحلة الثانية أكثر نضجاً حيث يتكون فيها الحارس الكامل ، أما في الثانية فيكون عن طريق العلوم ، وبالتالي فالمرحلة الأولى فنية والثانية تعليمية ، وفي المرحلة الأولى يكون التدريب جماعياً ، وفي الثانية فهو فردي خاص بفئة قليلة جديرة بأن تتولى قيادة الغير ، وحتى إذا درس في المرحلة الأولى بعض الحساب أو الهندسة فهذا من قبيل التسلية ، التي لا إرمام فيها إن الأساس الفلسفي للنظرية التعليمية عند أفالاطون يرتبط بموقف النفس الإنسانية من المعرفة ، أو ما يعرف بعملية التذكر ، والتعليم ما هو إلا تذكر لتلك الحياة ، - الحاكم الفيلسوف : - أفالاطون كان يشعر أن حكام الدولة إذا كان عليهم أن يعلموا المواطنين وفق الأساس الأخلاقي للمجتمع ، فكان من الضروري ان يتلقى هؤلاء من العلم ما يمكنهم من فهم هذا الأساس ، أصبح وحياً لذكائهم ، وكان هذا الذكاء الحي هو صاحب السيادة المطلقة الحقة ، وكان لزاماً عليهم أن يعلموا زملائهم المواطنين وفق ما في هذه السيادة من حق وصواب (٢٤) . وفي كتاب الجمهورية سقراط يعرض أسطورته على جلوকون والتي يسميه أفالاطون الأكذوبة النبيلة) حيث يتحتم أقناع الحكام بأنهم ينتمون إلى طبقة أسمى وأنهم ولدوا ليكونوا حكامًا وأن هذه الفروق الطبقية جزء من نظام إلهي (٢٥) ، وبعد أن يتم اختيار الحراس تبقى مهمة تنظيم حياتهم لضمان أعظم قدرة من الوحدة والمشاركة . ونجد أنه يقول عن الحاكم الفيلسوف " ما لم يصبح الفلسفه ملوكاً في بلادهم ، وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفه في فرد واحد وما لم يحدث ذلك كله ، فلن تهدأ حدة الشرور التي تصيب الدولة (٢٦) . وبذلك فتحن أمام خيارين ، إما أن يكون الفلسفه حكامًا ، أو الحكام فلاسفه والحاكم الحق هو الذي يعرف كيف يصل بالناس إلى السعادة ، والقوانين التي تسيطر عليه ، فالحكم ليس وظيفة لأى فرد ، ذاتها ، فعلينا أن نطلق اسم الفلسفه على أولئك الذين يتعلّقون في كل الأحوال بحقائق الأشياء ، فالفيلسوف يجد في لذة المعرفة ما يغريه عن لذات البدن ، فيتقدّم بما في أيدي الناس ، وسرعة بديهية ، ومحباً للحقيقة والعدالة ومتسمًا بالشجاعة والاعتدال ، وبذلك يكون قادر على بحث كافة المسائل ويفرق أفالاطون بين الفيلسوف الحق وبين مدعى الفلسفه ، مما جعل تاريخ الفلسفه يحمل أسماء لا تستحق أن تسجل فيه ، ويتركز نقده لحكومات عصره على اعتبار أنها لا تتفق مع الطبيعة الفلسفية . ويبدو أن أفالاطون استشعر صعوبة تحقيق الدولة المثالية في قوله " خطتنا على الرغم من اعترافنا بصعوبتها ليست مستحيلة التحقيق " وهو قد دعا إلى هذه الفكرة من خلال الديمقراطية التي عاصرها ، والتي دعته لرفض حكم الشعب والذهاب إلى أن العقل أسمى من القانون لأنّه هو مصدر القانون - الفيلسوف ورجل الدولة : أفالاطون يرى أن الدولة المثالية هي أفضل حكم عادل وبذلك يشتراك في مبدأ الحق الطبيعي عند سقراط الذي بسطه في سجاله مع السفسطائيين ، ويوحد القانون مع العدالة على أساس مبدأ إلهي ومثالى مشترك ، ولهذا نجد في الجمهورية يدحض فكرة تراسيماخوس السفسطائي الذي يرى أن العدالة هي حق الأقوى فهو يرى أن حكم الفيلسوف وسيادة القانون العادل هما أمران متداخلان لمشروع مثالي واحد ، وان الفلسفه الحقيقيين في رأي أفالاطون ليسوا متعطشين للسلطة بل أن حكمهم ضروري للصالح العام وللدولة كل فيقول " الفلسفه للدولة وليس الدولة للفلسفه (٢٧) ويطالبهما بالنزول للأرض من نظرتهم التأملية العالية حتى يهتموا بالنفوس البشرية فالفيلسوف هو الذي يستطيع أن يصل لفكرة العدل المجرد ، وهو الذي يستطيع فقط أن يصل إلى فكرة العدل المجرد ، هو الذي يستطيع وحده أن يرتفع إلى ذلك المستوى النفسي والفكري الرفيع ، وان كان لا يقدر أن ينخفض ثانياً إلى مستوى الدهماء لينقل إليهم نتائج ذلك النور الذي وجده في عالم

الفكر ، وغالباً ما يصعب على الفيلسوف أن ينقل صورة ما رأه في عالم الحقيقة إلى سكان الكهف الذين يحيون في الظلام ، لذلك فإنه يجد نفسه مضطراً لإيصال تلك الحقيقة عن طريق الأساطير المكذوبة (٢٨) . كما أن القانون كان يتمتع بقداسة باعتباره ينبع من مصدر إلهي ، وكان القانون والدين والأخلاق متربطين مع بعضهم بشكل لا يمكن تجنبه ، خاصةً أن بعض القوانين أعطيت هالة من القداسة على الرغم أنها مصدر بشري وذلك من خلال إغراق الإلهام الإلهي على واضعيها من البشر ، فالملائكة في العصور القديمة يعتبرون أنصاف آلهة (٢٩) ، ونجد أفلاطون في القوانين يسأل شخص أثيني كريتي (لمن ينسب تشريع قانونكم للإله أم لبشر ، فيجيبه الكريتي إلى الإله بدون شك ، وبالتالي فهناك شعور بدائي بأن القانون متصل بشكل ما بالدين وأنه يستطيع تطبيق عقوبة إلهية أو نصف إلهية لنفاذه ناجم عن السلطة الممنوحة من القانون ، ومع أن الدين أضاف الطابع الجرائي على القانون إلا أنه لا يجب الظن بأن القانون كله جاء مباشرة من الله .ويرى أن النظام في الدولة وأنماط تنظيم الحياة الإنسانية يجب أن تصاغ وفق الأنماط الإلهية الأولية ، أي الأشكال المثالية للحكومة التي تمتلك العلم والمعرفة والتي يعمل حكامها وفقاً لقواعد الحكمة والعدالة ، فهم يملكون العلم الملكي وهم الأصلح ، تحدث أفلاطون عن نوعين من الشيوعية في الجمهورية والقوانين ، الشيوعية الملكية والشيوعية في النساء والأطفال. فيجب ألا يجمعوا مالاً ، أو يمسوا ذهباً ، أو يمتلكوا حقولاً أو بيوتاً ، ومن حماة المدينة إلى أعداء لها ، وسوف تؤكّد لهم أن في نفوسهم نهب وفضة (٣٠) ، وهبها لهم الله ، وأنهم ليسوا في حاجة إلى نهب الناس وفضتهم. كذلك يرى أن الملكية الخاصة هي سبب كل الشرور والفساد ، وأن الفرقة بين الناس ترجع إلى استخدام كلمات "ملكى" ، وليس ملكى أو لغيرى " والمفترض أن هذه الكلمات كلها تستخدم بمعنى واحد ، وبالنسبة لنفس الأشياء (٣١) . ويبدو أن أفلاطون قد تنبأ إلى الاعتراض الذي سيواجهه هذه الفكرة حيث أنه يجعل الحكام ، غير سعداء ، لأنهم حرموا من التمتع بالأراضي الشاسعة والقصور الشامخة ، ويرد على هذا الاعتراض بأننا لم تستهدف في تأسيس دولتنا جلب السعادة الكاملة لفئة معينة من المواطنين ، وإنما كان هدفنا أن نكفل أكبر قدر ممكن من السعادة للدولة بأسرها ، فهو يريد سعادة الجميع ، كما أنه لو أليس الزراع الملائكة الفضفاضة وغمروهم بالذهب ، فلن يصيروا زراع ، ولن يفلحوا الأرض ، فما بنا إذا تعلق الأمر بالحاكم ، فهو يركز على فكرة التخصص التي هي مضمون العدالة الشيوعية في النساء والأطفال : - يرى أفلاطون أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل ، فكما يوجد المهووبون من الرجال في مختلف الفنون والعلوم كذلك الحال في النساء ، فللرجل والمرأة طبيعة واحدة ، وبإمكان كليهما أن يمارسوا نفس المهنة كالطب مثلاً ، وهذا يعني أن العبرة بالفن نفسه وليس بجنس المشتغل به ، ومن هنا لا يختص الرجال بأعمال دون النساء ، وبالتالي كان ضروري أن يكون للنساء نصيب من التعليم ومن فنون الحرب ، وإن يعاملن نفس معاملة الرجال (٣٢) . وأفلاطون في حديثه عن الشيوعية يمسك بخطيبين ، والثاني إصلاح مخطط الزواج ، وهذا الإصلاح يحقق هدفين : الأول هو تحسين النسل ، فيحدد التزواج بين الحراس على أوسع نطاق ممكن ، لأنه سوف ينتج سلالة جيدة ، ويتم الزواج تحت إشراف الدولة ، ويعهد إلى مربيات يقطنوا في مكان خاص برعاية أولاد طبقة الحراس ، أما أطفال المواطنين الأقل مرتبة ، وأولئك الذين يولدون وفي أجسامهم عيب أو تشوه ، فعليهم أن يخبوthem في مكان خفي بعيد عن الأعين. الهدف الثاني الذي يتحقق إصلاح مخطط الزواج هو الحفاظ على عدد الحراس ثابتاً ، فإن الطفل يولد لقيطاً ، وعلى الرجل أن ينظر إلى كل الأطفال الذين يولدون في الشهر السابع أو التاسع من زواجه على أنهم أبناءه ، يدعونه الأب ، ويكونون أخوة ، ويحدد في "القوانين" سن الزواج للرجل ما بين الثلاثين والخمسة والثلاثين ، أما من زواج الفتاة فهو من ستة عشر إلى عشرين سنة (٣٣) . وعلى لسان سقراط يقول "أن كل شخص سيتجرأ على إنجابأطفال للجمهورية تحت أو فوق الأعمار التي وصفناها ، أما الطفل الذي سيكون هو أباً ، فسيعتبر تحت بشائر الخير ، إذا ما انسلاخ إلى الحياة مختلماً جداً عن التضحيات والصلوات التي يرفعها الكاهن أو كل المدينة ، في كل أنشودة زفاف، ليتمكن الجيل الجديد من أن يكون أفضل وأكثر نفعاً من آباءه الآخيار النافعين ، في أن طفله سيكون من عقب الظلمة والشهوة الغربية (٣٤) رابعاً : أنظمة الحكم عند أفلاطون في الجمهورية يتحدث أفلاطون عن خمس حكومات (٣٥) ، الحكومة المثلثة والتي هي موضوع بحثه ، وارستقراطية إذا تقاسم السلطة عدة أشخاص ، ثم يوضح في كتابه الثامن من الجمهورية بقية أنواع الحكومات الأخرى وهي : ١ - التيموقراطية وهي حكم عسكري بحت ومعمول بها في كريت واسبطة ٢ - الاوليجاركية وهي تمثل حكم الأغنياء. ٣- الديمقراطية وهي حكم العامة ومعمول بها في أثينا ٤-الثيوقراطية وهي حكومة دينية ٥ - حكم الطغيان وهو حكم الفرد المستبد والدول كالموطنين ، فكما أن المواطنين أنواع فالحكومات أيضاً أنواع ، فالدول المثلثة تمثل عقلاً تتحقق فيه الاتساق الكامل بين الملكات ، بينما كانت حكومة الطغيان تعتمد على الشهوة أكثر من العقل في جاءت نهاية هذا الترتيب ، وهي أسوء الحكومات (٣٦) ، أما الدولة المثلثة فهي أفضل الحكومات حيث تكون السيطرة فيها للقوة

العاقلة أما الدول الثانية التيموقراطية التي تنتقل السيطرة فيها إلى القوة الغضبية تل في الترتيب القوة العاقلة ، أما الأشكال الأخرى من الحكومات فهي تنتقل بالسيادة إلى القوة الشهوانية (٣٧) وفي محاورة أفلاطون يقول تراسيماخوس السقراط ، إن الحكومة هي القوة الحاكمة في الدولة ككل ، وتسن القوانين طبقاً لتنوع أشكال الحكومات) الديموقراطية ، الارستقراطية ، الاستبدادية (مع الرؤية المتعددة لفوائدها ، لتعلن بذلك أن مصلحتها هي العدل لأولئك الحاكمين ومن ينتهي هذا المبدأ يعقب خارق القانون والظالم (٣٨). ولهذا يراها أفلاطون حكومات فاسدة ١ - التيموقراطية : - وهي أول أنواع الفساد في الحكم عند أفلاطون ، وتعني حكم النبلاء أو الحكم وفق مبدأ الشرف ، حيث تمنح السلطة على أساس الملكية ، ويمكن لنا أن نسمى نظام أسبرطة نظاماً تيموقراطياً ، حيث أن حكومتها حكومة عسكرية ، وهي تنشأ عن الارستقراطية التي دعا إليها في الجمهورية (٣٩). حيث نجد الحكام بهملون التربية ، وينظمون الزواج بشكل سيء ، مما يجعلهم يفشلون في الجمع بين السلالات الجيدة ، فيتكون جيل آخر من الحكام غير كفاء ٢ - الأوليغاركية : وهي تعني حكم الأغنياء ، وإذا كانت التيموقراطية تتجه إلى الحرب ، وعندما تطمع الحكومة التيموقراطية الحربية في الثروة ، فإن سلطان الدولة سيكون للأغنياء وليس للقراء ، وتخول الملكية لصاحبها حق الوصول إلى المنصب ، وإذا كانت العدالة في التيموقراطية لم تفقد كلية ، فإن الأوليغاركية نفسها تتعارض مع العدالة ، وتقوم على أساس عنصر الشهوة والامتلاك ، وتسمح للأفراد بممارسة العديد من الأعمال المختلفة سواء زراعة أو تجارة أو قتال أو حكم ، ولا يختص الفرد فيها بوظيفة محددة ، بل باستطاعته ممارسة أكثر من مهنة في ذات الوقت ، وتنقسم الدولة إلى دولتين : دولة القراء ، ودولة الأغنياء (٤٠). ٣ - الديموقراطية : - وهي أسوأ أنواع الحكومات فهي حكومة مضللة وغير مستقرة ، لا تملك العقل الكافي أو الخير لتحكم نفسها ، والشائع أن الدولة الديموقراطية تمثل الحرية والمساواة ، فینظم الفرد حياته كما يجب ، وتزول الفوارق والدرجات ويشيع نوع من الفوضى حيث يتولى الحكم رجال من طبقات مختلفة فيتولد الانقسام ، والديمقراطية تحمل أيضاً العديد من الآراء " وهو ضعف يؤدى إلى الريبة والفوضى السياسية (٤١) والسلطة المطلقة تسمح بظهور طاغية باستمرار ويؤدى ذلك للانغماض في الملل ، وإذا لم يكن هناك قوانين فسيكون لدى الطغاة القدرة على ممارسة نزواتهم المظلمة ، فلا يعودون بعد ذلك عقلاً أو بشرًا ، وهو ما جعل أفلاطون يصف هذه الحكومة بأنها تقوم على أساس الشهوة ، والحرية الزائدة سرعان ما تنحدر إلى انعدام القانون . وإذا كانت الأوليغاركية تعنى وجود دولتين في دولة واحدة ، فإن الديموقراطية تعنى وجود العديد من الدول داخل الدولة الواحدة بقدر ما في الدولة من أفراد (٤٢) . - الثيوقراطية (الحكومة الدينية) : - أفلاطون يرى أن الحكومة الدينية قوانينها ثابتة ، أزلية وليس قابلة للنقاش ، لأنها قوانين ليست نتيجة أعراف ، وإنما تهبط من الآلهة أنفسهم ، وهي تدار بواسطة حكومة ثيوقراطية صارمة. أفلاطون يذهب إلى أن ينبغي على المواطنين جميعاً أن يقوموا بدور المراقبة للطقوس المقدسة والاحتفالات العامة ، لكنه كان يسمح في العادة أن يكون للأفراد آراء دينية خاصة ، وكثيراً منها كان يستهجن الثيوقراطية المطلقة غير الليبرالية عند أفلاطون. ٥ - حكم الطغيان : - وهو أسوأ أنواع الحكم ، ويعتمد على الشهوة الوحشية ، يجد نفسه سيداً مطاعاً ، ويصدر الوعود الكاذبة ، ثم يسفك الدماء ليجعل من حكمه أمراً ضرورياً ، ويلصق التهم بالأبرياء ، ويتخلص من أعدائه مدعياً حماية الشعب من خطرهم ، وبذلك يقضى على عنصر الشجاعة والتتفوق العقلي في الدولة ، ويستأجر المرتزقة ويتحول الحرس إلى قوة إرهاب للشعب ، وبذلك يؤدى التطرف في الحرية إلى التطرف في العبودية . الواقع التاريخي لليوناني يؤكد أن الطغيان كان مرحلة انتقالية بين الأوليغاركية والديمقراطية ،